العنوان:	حسابات التكاليف والبنوك التجارية
المصدر:	مجلة المال والتجارة
الناشر:	نادي التجارة
المؤلف الرئيسي:	أحمد، مصطفى علي
المجلد/العدد:	مج 4, ع 38
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1972
الشهر:	يونيو
الصفحات:	22
رقم MD:	90287
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التخطيط الاقتصادي، محاسبة التكاليف، البنوك التجارية ، النظام المحاسبي الموحد، تقييم الاداء، الرقابة الادارية ، اتخاذ القرارات ، القرارات الادارية ، مصر، القطاع العام، المؤسسات المالية ، الايرادات ، المصروفات ، توزيع الارباح
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/90287

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

حسابات التكاليف والبنوك التجارية

بقلم : مصطفى على أحمد

جاء ضمن التوصيات التى صدرت مؤخرا عن المؤتمر الاول للتوحيد فى مجال التكاليف الذى أعدته الجمعية العربية للتكاليف فى شهر فبراير الماضى برئاسة الدكتور/عبد العزيز حجازى أستاذنا ووزير الخزانة: « ضرورة ربط نظم التكاليف الموحدة مع النظام المحاسبي الموحد مع اجراء تعديلات جوهرية تستلزمها طبيعة هذا الارتباط على أن يسبق ذلك تعميم **تطبيق النظام المحاسبى الموحد فى قطاع الوساطة المالية** وقطاع الخدمات الحكومية ، وكذلك الهيئات التى لا تهدف الى تحقيق الربح » .

وما يهم البنوك التجارية فى هذا المجال هو مدى امكانية تطبيق نظام التكاليف كما طالب المؤتمر ، بعد أن تقوم البنوك بتطبيق النظام المحاسبى الموحد ـ اذ من المعروف أن النظام الاخير لا يطبق حاليا بالقطاع المصرفى ولابشركات التأمين ، وهذا ماأتناوله باختصار في هذه المقالة .

أهداف التكاليف :

ان لتكانيف اهدافا اربعه رئيسية هي :

التخطيط .

الرقابة .

تقييم الاداء .

وترشيد اتخاذ القرارات الادارية .

ويستخدم بيانات التكاليف ويستفيد منها القائمون بالعمل على مستوى الوحدة بالاجهزة المعنية المختلفة ويشمل نطاق التطبيق المستوى القطاعى ومستوى الانشطة الاقتصادية ، ولاشك أن سلامة تحقيق الاهداف يرتبط بمدى الدقة والسلامة القويمة لبيانات التكاليف المستخدمة .

تطور الجهاز المصرفى ، ومدى حاجته الى حسابات التكاليف :

لقد ارتبط النظام المصرفى فى مصر مع التاريخ الاقتصادى والاجتماعى بها ، وقد تطور خلال فترة الخمسينات والستينات والسبعينات تطورا هائلا ، لتؤدي اجهزته المصرفية خدماتها الجيدة للاقتصاد القومى النامى .

ومنذ صدور قانون البنك المركزى المصرى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ الذى حدد أهداف البنك الاهلى المصرى، والذى أصبح بنكا مركزيا ـ وقتئذ ـ بصورة رسمية، والقوانين والتغييرات والتعديلات التى تناولت تنظيم الجهاز المصرفى لم تتوقف ، ولست أريد هنا أن أعيد الى الاذهان تفصيل ما حدث ، فالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ صدر للرقابة على البنوك التجارية وغير التجارية وتنظيم الائتمان ، كذلك فقد استقل البنك المركزى وتم تنظيمه وتحديد مهامه خلال عام ١٩٦٠ . ونعلم قوانين التمصير عام ١٩٥٧ التى تلت العدوان على مصر اواخر عام ١٩٥٦ وما استهدفته ، كذلك قرارات الادماج وقوانين التأميم وما حوت ، والتى تمت بعد ذلك وبصورة واضحة عام ١٩٦١ لتتفق الاوضاع المصرفية مع نهج الاشتراكية .

واعتبارا من أول يوليو عام١٩٦٤ اقتصر عدد البنوك التجارية على خمسة فقط بجانب البنوك المتخصصة انحصرت فيها النشاطات المالية وذلك بمقتضى القرار الصادر فى التاسع من أكتوبر عام ١٩٦٣ ، ولعل هذا القرار يعتبر الاول من نوعه فى مصر الذي تدخل فى توزيع الاعمال المصرفية الخاصة بشركات ومؤسسات القطاع العام على هذه البنوك التجارية حيث يختص كل منها بتمويل وخدمة قطاع معين أو قطاعات معينة من قطاعات الاقتصاد القومى .

ثم تلا ذلك وضع النظام المحاسبى المعروف بالنظام المحاسبى الموحد تتبعه البنوك مع شركات القطاع العام التى تتعامل معها بغرض تيسير المعاملات وحصرها وتنظيم العملية الائتمانية بما يتفق والخطة الاقتصادية والاجتماعية الموضوعة ، ولو أن هذا النظام قد تعثر نتيجة لعدم التشديد على الشركات فى التطبيق العملى

واخيرا فان قرار السيد/رئيس الجمهورية فى شهر سبتمبر الماضى قد حدد اختصاصات وخدات الجهاز المصرفى فى مصر على أن يتخذ البنك المركزى المصرى الخطوات التنفيذية لتوزيع العمليات المصرفية بين البنوك وتنسيق ونقل ملكية وخدات البنوك ، واعادة تقييم رؤوس الاموال فى أوضاعها الجديدة، على أن يبدأ العمل بالنظام الجديد اعتبارا من أول يوليو سنة١٩٧٢ وذلك تقوية للجهاز المصرفى ورفع كفاءته الانتاجية .

(البقية ص ٤٩)

حسـابات التكاليف والبنوك التجـارية

(بقية المنشور ص ٢٢)

حسابات التكاليف فى البنوك :

ورغم اللمحة السريعة التى اشرت اليهـا فى طفـرة وتقـدم الجهاز المصرفى فى مصر ، فان انظمة التكاليف لم تعرف طريقها الى البنك بعد ، وجدير بالذكر أن أول محاولة جدية فى هذا الصـدد «١» بدأت عام ١٩٥١ عندما وضعت المنظمة الاهلية لمراقبى ومراجعى البنـوك فى الولايات المتحدة مشروعا متكاملا يمكن تطبيقه بالنسبة للبنوك الصغيرة الحجم والكبيرة على السواء .

وترجع أسباب تأخر تنفيذ البنوك لنظام التكاليف فى عملياتها الى الصعوبة النسبية فى التطبيق العمـلى والى ما يتكلفه هذا التطبيق من أعباء قد تزيد عن المزايا المرجوة منه .

وليس من شك فى أن ادخال مثل هذا النظام بالبنوك ـ لو تفهم المسئولون عن ادارته أن الهـدف من ورائه لا يكمن فى كونه أداة من أدوات الرقابة فحسـب ، بل يجب أن يكون معـلوما أن الهدف هو تحـديد مراكز الربحية ومراكز الاعبـاء فى أنشـطة البنك وعمـلياته المختلفة لمعرفة نواحي الضعف في العمليات غير المربحة ومساعدة الادارة فى أتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

اسس تطبيق نظام حسابات التكاليف بالبنوك :

* وضع نظام من شأنه تقسـيم وتوزيع الاعبـاء والمصروفات التى يتحملها البنك على الاقسام والادارات ووحدات الانشـطة الوظيفية بالبنك حسـب قواعـد مدروسة يمكن وضعها .

* وبالمثل يمكن توزيع الارباح التى يحققها البنـك على الاقسـام والادارات والوحدات المعنيه حسـب المصدر الذى تسبب فى تحقيقه .

* الاخذ فى الاعتبـار الادارات التى تقوم بوظائف خدمات ووضـع الأسس الكفيلة بقياس كفاءتها على مستوى البنك بما يكفل عدالة التوزيع .

* يعمـل حسـاب دورى للايرادات والمصروفات بحيث يظهر ارتباط بنود الايرادات بمصادرها .

* يمكن للجنة الفنية للبنـوك بالبنك المركز عمـل الابحاث والدراسـات مع البنوك التجارية للاستفادة من امكانية اسـتخدام حسـابات التكاليف بها بوضع النظام والقواعد التى تمكن من دراسة مراكز التكلفة فى نشاط البنك التجارى بتفصيل لموارده واستخداماته وما الى ذلك، فقد أصبحت التكاليف بحق أداة رئيسية من أدوات الترشـيد فى مجالات التخطيط واتخـاذ القرارات وفى ذات الوقت تساعد على تحقيق الرقابة والكفاءة الانتاجية .

احمد مصطفى على
دبلوم الدراسات العليا في التمويل جامعة القاهرة

---

(١) النواحي العملية لسـياسات البنوك التجارية للاستاذين محمد نبيل ابراهيم ومحمد علي حافظ سنة ١٩٦٩ .